التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة

The US-Chinese rivalry through the theories of hegemony and power Transition

عميري عبد الوهاب*

جامعة بومرداس (الجزائر) a.omiri@univ-boumerdes.dz

Omiri Abdelouahab

University of Boumerdes (Algeria)

تاريخ الاستلام:2021/07/31 تاريخ القبول:2022/04/09 تاريخ النشر:2022/04/15

ملخص: أسفرت نهاية الحرب الباردة على تفوق استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث جمعت بين امتلاك القدرات بشتى أوجهها، والقدرة على التأثير، وقد مكنها ذلك من الهيمنة على النظام الدولي. وخلال سنوات الهيمنة الأمريكية ، كانت دولا أخرى تبحث عن تحصيل مزيد من القوة، والسعي لتغيير الوضع القائم على الهيمنة الأمريكية إلى وضع جديد في إطار نظرية تحول القوة، على غرار الصين. وبالفعل ، مافتئت الولايات المتحدة الأمريكية تستشعر خطر الصعود الصيني كمنافس جدي لها، خاصة على المستوى الاقتصادي، لما لهذا المستوى من ثقل وتأثير ضمن نظرية تحول القوة. وبناء عليه، تستهدف هذه الورقة البحثية معالجة موضوع التنافس الأمريكي الصيني من خلال نظريتي الهيمنة وتحول القوة، ومحاولة بيان ملامح مستقبل هذا التنافس بين الطرفين، واستشراف أهم سيناريوهاته المستقبلية .

ولتحليل الموضوع، تم استخدام منهج دراسة الحالة لكونه يساعد على مطابقة نظرية الهيمنة في الطرف الأمريكي، وتجسيد نظرية تحول القوة في الطرف الصيني، كما أن هذا المنهج يتميز بالعمق أكثر كونه يساعد على تحري المعلومات بدقة والاهتمام بكل شيء عن الحالة المدروسة بما في ذلك اتجاهاتها في المستقبل، و يتيح نتائج أكثر دقة وموضوعية .

وقد توصلت الدراسة إلى استمرار المنافسة الصينية للولايات المتحدة الأمريكية باعتماد المدخل الاقتصادي لتحول القوة، وعمل الولايات المتحدة الأمريكية على إدامة هيمنتها من خلال تعطيل تحول القوة لصالح الصين.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة، تحول القوة، التنافس، التعايش التنافسي، تثبيت الهيمنة

Abstract: The end of the Cold War resulted in the strategic supremacy of the United States of America, which allowed them to dominate the international system. During the years of American hegemony following the end of the Cold War, other countries sought the force necessary to change the situation within the framework of force transformation theory. The evolution of world affairs has shown the emergence of China as a competitor with all the qualifications to compete with the United States of America, especially economically. Accordingly, this research paper aims to address the issue of US-China competition through theories of hegemony and power Transition, and explore its most important future scenarios. The method of case studies was used to analyze this topic, as it allows to apply the theory of hegemony on the American side, and to embody the theory of change of force on the Chinese side. This approach is characterized by more depth and allows to accurately investigate the information and pay attention to everything about the studied case, including its future trends, and provides more accurate and objective results. The study resulted in a result represented in the pursuit of Chinese competition with the United States of America by adopting the economic approach of power Transition, and on the other hand, the United States of America continue to perpetuate their hegemony by disrupting the power Transition in favor of China at the military level. The study concluded that China will continue to compete with the United States of America by adopting the economic approach to the transformation of power, while America will continue to perpetuate its hegemony by disrupting the transformation of power.

Keywords: hegemony, power Transition, competition, competitive coexistence, consolidation of hegemony

*المؤلف المرسل.

مقدمة:

صاحب انتهاء الحرب الباردة تحولات جذرية على صعيد النظام الدولي، أهمها تبدل ترتيبات الدول على إثر تغير في موازين القوة. فبعدما كان النظام العالمي ثنائي القطبية، صعدت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة وقطب أحادي بعد إزاحتها لمنافسها الإتحاد السوفييتي.

لقد كشفت نهاية الحرب الباردة عن وضع جديد آل فيه التفوق للولايات المتحدة الأمريكية على جميع الأصعدة، فهي لم تعد متفوقة في الميزان العسكري فحسب، بل أصبحت تتمتع بتفوق استراتيجي يشمل شتى مصادر القوة (القوة الشاملة) ، وارتقت إلى مستوى إستراتيجي يجمع بين امتلاك القدرات، والقدرة على التأثير.

وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية تفوقها الإستراتيجي، لتتحرر من قيد توازن القوى الذي فرضته الثنائية القطبية، ونصبت نفسها راعية لشؤون العالم على الوجه الذي يخدم مصلحتها، ويكرس تفوقها، وفي غمرة لحظة التفوق، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تلتفت لمعايير القانون الدولي وترتيبات الشرعية الدولية، وراحت تحتكم لقانون القوة وشرعية الهيمنة.

وخلال سنوات الهيمنة الأمريكية ، كانت دولا أخرى تبحث عن تحصيل مزيد من القوة، وتسعى لتغيير الوضع من حالة الأمركة إلى وضع أكثر توازن في إطار مسارات تحول القوة.

وقد أبانت التطورات الدولية على بروز الصين كمنافس حقيقي للولايات المتحدة الأمريكية لما يتمتع به من مؤهلات المنافسة. وبالفعل ، مافتئت الولايات المتحدة الأمريكية تستشعر خطر الصعود الصيني كمنافس جدي لها، خاصة على المستوى الاقتصادي، لما لهذا المستوى من ثقل وأهمية في مسارات تحول القوة.

وهكذا، أصبحت الصين في طليعة الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية، والساعية إلى العودة لنظام الثنائية القطبية أو تعدد الأقطاب، الأمر الذي بلور ملامح حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى تكريس لحظة التفوق والريادة بتفعيل نظرية الهيمنة، و الصين التي تعمل على مجابهة الخطوة الأمريكية بتفعيل نظرية تحول القوة. وهو ما تسعى الدراسة لبحثه من خلال الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

كيف تم توظيف نظرية الهيمنة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ونظرية تحول القوة ممن طرف الصين، في إطار التنافس بينهما؟

فرضية الدراسة:

تتوقف طبيعة النظام الدولي على مسارات توظيف نظرية الهيمنة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ومسار الصعود الصيني عبر تبني نظرية تحول القوة.

أهداف و أهمية الدراسة: تستهدف الدراسة التعرف على ملامح تجسيد الولايات المتحدة الأمريكية لنظرية الهيمنة، وتحليل طبيعة منافسة الصين للهيمنة الأمريكية ضمن منظور تحول القوة ، وأخيرا استشراف مستقبل التنافس الأمريكي الصيني في ضوء نظريتي الهيمنة وتحول القوة. و تكمن أهمية الدراسة في تناولها لموضوع التنافس على قمة هرم النظام الدولي، من خلال توظيف نظريتي الهيمنة وتحول القوة في إطار التنافس الأمريكي الصيني.

المحور الأول : التوظيف الأمريكي لنظرية الهيمنة بعد الحرب الباردة: ساهمت نهاية الحرب الباردة في توزيعات جديدة للقوة وإحداث تغييرات جذرية على بنية النظام الدولي، تجسدت في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي مهيمن على الشؤون الدولية، مما دفع بدول قوية غير راضية بهذا الوضع إلى السعي لتغييره ضمن مقاربة تحول القوة .

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهيمنة: يرتبط مصطلح الهيمنة بالسيطرة السياسية و/أو الاقتصادية من قِبل قوة عظمى، وانطلاقا منه يرى جون أغنو(John Agnew) بأن الهيمنة هي مزيج من الإكراه والإقناع، مما يمكن الطرف المهيمن من وضع القواعد المنظمة للتفاعلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية . (**Agnew**, **2005**, **p**. **37**)

وفي ذات السياق، يلخص مارتين غريفيتش(Martine Griffiths)وضع الهيمنة بتأكيده على أن الدولة لتكون مهيمنة لابد أن تمتلك القدرة على فرض القواعد في النسق . **(Griffiths**, **2004**, **p**. **63)**

وفي ذات السياق، يركز روبرت كوهين على الأداة الاقتصادية والتجارية معتبرا أن الدولة المهيمنة في الاقتصاد السياسي العالمي يقتضي منها الحصول على المواد الخام الأساسية وأن تتحكم في مصدر رأس المال العالمي وأن تضمن سوقاً كبيرة ومستوردة لمنتجاتها .وكما يجب أن تحوز الدولة ميزة نسبية في السلع ذات القيمة المضافة العالية، فتضمن بذلك أجورا وأسعار فائدة مرتفعة نسبياً .ولابد أن تكون الدولة هي الأقوى في هذه المعايير مجتمعة أكثر من أية دولة أخرى.(Yazid, 2015, p. 71)

أما سوزان سترينج، فتقترح أربعة عناصر أساسية للقوة البنيوية التي يمكن تسميتها المكانة العالمية للهيمنة، وتتمثل في الأمن و الإنتاج و المال والمعرفة (Strange) ، بمعنى أن ترابط العناصر العسكرية – الأمنية، والإنتاجية – الاقتصادي، والمالية –التجارية، والمعرفية –التكنولوجية، ضروري لبناء القوة المهيمنة .(Yazid, 2015, p. 72)

وهكذا، نخلص إلى وجود ثلاثة عوامل تتضافر لتشكل الإطار المفاهيمي لتعريف الهيمنة، الأول: لابد أن يمتلك المهيمن قوة متفوقة نسبياً مقارنة بنظرائه من الفاعلين، الثاني :قدرة المهيمن على فرض القواعد في السياسة الدولية وأن يكون راغباً في ذلك .، وثالثا لابد من قبول الفاعلين الآخرين لدور المهيمن في النسق الدولي.

ويستخدم مفهوم الهيمنة اليوم أكثر للدلالة على القوة والجبر.(Smith, 2012, p. 29) ، و في هذا الصدد يرى "غيلبين" (Gilpin)بأن الهيمنة هي الحالة التي تتحكم وتسيطر فيها دولة واحدة قوية على الدول الأقل قوة (Gilpin, 1981, p. 29)، وهو ما أكده وليام ويلفورث(Wohlforth) ،حيث اشترط لتحقيق الهيمنة، تركز السلطة الكافية في دولة واحدة، لتتمكن من وضع القوانين للآخرين(Wohlforth, 1993, p. 13) .

أما كريستوفر لاين(Layne)، فعرّف الهيمنة من منطلق التفوق الشامل على الدول الأخرى ، مع وجود طموح لدى الدولة المهيمنة للحفاظ على مصالحها كافة. (Layne, 2006, p. 11)

وعلى صعيد المقاربات النظرية، نجد أن هناك اتجاهين رئيسيين عالجا ظاهرة الهيمنة، الأول اعتبر الهيمنة كنسق إكراهي، والثاني اعتبر الهيمنة كنسق توافقي .وتمثل الهيمنة كنسق توافقي الرؤية الليبرالية، فيما تعكس الهيمنة كنسق إكراهي الرؤية الواقعية وهي تؤكد على أن المهيمن مادام يمتلك قدرات أكبر فإنه يُكره الدول الأخرى الأضعف على إتباع إرادته أينما كان هناك صراع مصالح. (Min,2003,23)

هذا وتشترك الأغلبية العظمى من كتابات العلاقات الدولية التي عالجت مفهوم الهيمنة في توافر عنصرين أساسيين مميزين لها، هما الإكراه والسيطرة، أو التأثير في هياكل النظام الدولي والسلوك الدولي لوحداته.

الفرع الثاني: انعكاسات توزيعات القوة لما بعد الحرب الباردة على بروز منظور الهيمنة الأمريكي: أفضت نهاية الحرب الباردة إلى هيمنة متفردة للولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، (**حشود، 2013، صفحة 380**)، وذلك على إثر التغيرات الجوهرية التي طالت توزيعات القوة الشاملة، وأسست لما أسماه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (George H. W. Bush)"النظام العالمي الجديد"، و أبرز بملامحه في 1991، بأنه نظام ينُمُ عن مسؤوليةٍ أملتها على الولايات المتحدة الأمريكية نجاحاتها. (السهلاني، 2006).

وفي هذا الصدد، ربط "تشارلز كروثامر" (Charles Krauthammer) وهو أحد المحافظين الجدد، بين نجاحات أمريكا ومسؤولياتها، مؤكدا على أن هيمنة أمريكا أفضت إلى إنفرادها بعالمية الدور.وذهب "صموئيل هنتنغتون" إلى تأكيد نفس التصور (S – Huntington) ، حيث ربط بين مقدرات القوة الشاملة لتفسير انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بعالمية الدور، فهي بنظره الدولة الوحيدة المتفوقة في كافة مصادر القوة (**HUNTINGTON, 1999**. و هو ما عبر عنه أيضا "زبيغنيو بريجنسكي"(Zbigniew Brzezinski) عندما اعتبر أنه لم يعد هناك مثيل لقوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنها هي الضامن الأساسيّ لاستقرار وأمن العالم، لأنّ قوتها العسكرية لا مثيل لها، وفعالية ونشاط اقتصادها يضمن صحة الاقتصاد العالميّ وحركيته. (بريجنسكي، 2004، الصفحات 3-7)، مجسدة بذلك تفوقها الاستراتيجي وهيمنتها في جميع المستويات، مما جعلها تشرع في ممارسة تفوقها بإعادة تشكيل الوضع العالمي وتحديد مصالحها العليا على نحو يستهدف منع ظهور قوة منافسة لها (عبد الحي، 2003، صفحة 27) .

وبالفعل فقد دشن " بوش" الأب هذا المسعى بإعلانه عن بداية نظام عالمي جديد، ثم أكد خليفته "بيل كلينتون" **Bill Clinton** على أن أمن العالم يعتمد على القيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية . (**لوران، 2003 ، صفحة 121**) ، لترتفع أصوات أمريكية على غرار "مادلين أولبرايت"، لتصرح بأن الولايات المتحدة الأمريكية في مرتبة تجعلها ترى أبعد مما ترى الدول الأخرى. (**الطهري، 2004 ، صفحة 229**)

ثم جاءت هجمات 11سبتمبر2001 التي حدثت في ذروة التفوق الاستراتيجي والهيمنة الأمريكية العالمية. (**Zorgbibe, 2008**)، ليتخذ منها الرئيس "**جورج بوش**" الابن مبررا لتوسيع المفهوم الأمريكي للعدو الجديد ليشمل كل من يقف مع الارهاب(**صلوخ، صفحة 18**)، كعدو جديد لأمريكا لتفعيل التوسع والهيمنة.

و قد تدعمت توجهات الهيمنة بأفكار المحافظين الجدد (**أباه، 2004، صفحة 40**) التي عززت من صلاحيات القوات الأمريكية والرئيس الأمريكي. وبالفعل، فقد منح مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي الرئيس تفويضا باستخدام كل القوة الضرورية لمنع أي أعمال إرهاب دولي مستقبلي ضد الولايات المتحدة الأمريكية. (**جودة، 2019**)، وتم تكريس هذا المسعى في وثيقة "المراجعة الرباعية للدفاع 2001 "و وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي2002" اللتان أكدتا على تبني إستراتيجية أمنية تتناسب وطبيعة التهديد، والتحرك مباشرة بعد تحديد الخطر ولو بشكل انفرادي واستباقي. (خليل، 2004 ، صفحة 102). كما تبنّت وزارة الدفاع الأمريكية عقيدة عسكرية جديدة تقضي بتوسيع مسارح الصراع إلى أربعة مسارح (السلام، 2002، صفحة 36) .

وهكذا، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من استغلال الظروف الجديدة لتحيين سياستها التوسعية، وهو ما عبر عنه "شارلز كروثامر" Charles Krauthammer، بضرورة استغلال لحظة الأحادية لتحصيل أكبر المصالح. (حجار، 2004، صفحة 170)

وقد ساهم تيار لمحافظين الجدد في تنامي نزعة الهيمنة والتوسع من خلال دعمه المطلق للتوجهات التدخلية العسكرية الأمريكية لتعميم نشر القيم الديمقراطية وسيادة النموذج الاقتصادي الأمريكي (عبدالوهاب، 2006، صفحة 194)، وهي الطبيعة الأصيلة للسياسة الأمريكية التي تعمل دوما على تكريس الهيمنة و القضاء على الخصوم من خلال إستراتيجية شاملة تأخذ بالحسبان عولمة الأمن القومي الأمريكي (عوني، 1999، الصفحات 78-80)، الذي يستهدف المحافظة على النفوذ الدولي و منع المنافسين من امتلاك مزيد من القوة. (شيخاوي، 2013، الصفحات 301-302).

واقتفى باراك أوباما (Barack Obama) أثر سابقيه في توخي الحذر من المنافسين الذين يتابعون باهتمام مسار القيادة الأمريكية، قبل أن تجسده لاحقا إستراتيجية "دونالد ترامب"التي انطلقت من شعار" أميركا أولًا " (Trump, 2017) ، ثم خليفته "جو بايدن" الذي في سبيل تكريس القيادة الأمريكية أبقى على خيار استخدام القوة العسكرية. (Biden, 2020)

وبناء على ما تقدم، فإن تحولات ما بعد الحرب الباردة رفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى الهيمنة، وأن سعيها للحفاظ على وضع الهيمنة المتناغم مع مصلحتها جعلها تستخدم القوة حتى خارج القانون الدولي.

المحور الثاني : منافسة الصين للهيمنة الأمريكية ضمن منظور تحول القوة

الفرع الأول: نظرية تحول القوة ضمن معياري التوزيع والقناعة: يشير مفهوم تحول القوة (Power Transition) إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي. ولكي يحدث تحول للقوة يتعين على القادم الجديد تحصيل مصادر قوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يحدث تعادلا نسبيا أو تقريبيا . (علاء عبد الحفيظ، 2015، الصفحات 10-11)

ويحيل منظور تحول القوة الذي يستهدف احتواء منظور الهيمنة إلى بيان ترتيب الدول وتحديد مراكزها في المجال الدولي، و الدور المحوري للقوة كمعيار أساسي لذلك الترتيب.

ويبدو أن مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها "أورغانسكي" A.F.K Organski لازالت صالحة للاختبار ولديها قدرة تنبؤية عالية .؛ فقد قسم أورغانسكي الدول حسب درجة القوة ودرجة الرضا، إلى أربع فئات رئيسية ونلاحظ أن هذا التصنيف يبين بأن الاعتماد على معيار القوة وحده لا يكفي للتمييز بين مراكز الدول من حيث درجة التأثير ، ولابد من الاعتماد على معياري "القوة" و"الرضا عن الأوضاع السائدة في البيئة الدولية". وعليه يصنف دول العالم إلى أربع فئات: (مصباح، 2002، الصفحات 81-82)

– **الدول القوية الراضية:** وتضم الدولة المسيطرة رفقة القوى الكبرى المتحالفة معها في مجالات التنافس الدولي. وتعتبر الدولة المسيطرة الطرف الأكثر رضا عن النظام الدولي السائد، لهذا تحرص على المحافظة عليه.

– **الدول القوية غير الراضـــية:** وتتمثل في الدول التي تعتقد بوجود فجوة بين إمكانياتها من القوة المتاحة و بين ما تجنيه من نفوذ وتأثير في النظام الدولي السائد، لذا فهي تسعى إلى تغيير الوضع الدولي السائد إلى حال يمكنها فيه تحقيق أهدافها ومصالحها.

– **الدول الضعيفة غير الراضية:** وهي الدول التي تشعر بالإجحاف في ظل سيطرة الدول الأقوى، وهي تتطلع لتغيير النظام الدولي السائد بالارتباط بقوة كبرى غير قانعة، على أمل تحسين مكانتها إذا ما تغيرت البيئة الدولية.

– **الدول الضعيفة الراضية:** وهي الدول المتوسطة والصغيرة نسبيا في المجتمع الدولي ولها إمكانات محدودة، وهي بطبيعة وضعها مسالمة ولديها قناعة بقبول الوضع الدولي السائد الذي يوفر لها مزايا قد يكون من المتعذر الحصول عليها في وضع دولي آخر.

وما يلاحظ في المجال الدولي، أن الشـــد والجذب الذي يتعرض له النظام الدولي، تتقاسمه مجموعتان هما القوى المتشـــبثة بالنظام و المقاومة للتغيير، والقوى التي تحس بأن لديها من القوة ما قد يمكنها من تغيير الوضـــع وتحقيق التوازن أو إزاحة الطرف المســـيطر من موقع الصـــدارة لتحل مكانه وتحصـــل على المزايا التي كانت محرومة منها، وتتمثل هذه الفئة بالدرجة الأولى في الدول القوية غير الراضية. (مقلد، 1982، صفحة 77)

إن البناء على فكرة "الرضـــا" و"عدم الرضـــا"، يؤكد مرة أخرى على واقعية الســـلوكيات الدولية على اعتبار أنها تعكس حقيقة النظام الدولي الذي تتعارض فيه إرادات الدولّ. (عامود، 2007، صفحة 191)

إن مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها "أورغانسكي" لا تزال صالحة للاختبار و لديها قدرة تنبُؤ عالية. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الفئة الثانية التي تتمثل بالدول القوية غير الراضية هي التي تتسبب في حالات عدم الاستقرار، لأن الفئة الأولى ليست لها مصلحة في تغيير هيكل النظام الدولي الذي يخضع لهيمنتها، وتتصور أنها تمتلك قوة تؤهلها لممارسة دور على الساحة الدولية أكثر أهمية من المكانة المتاحة لها، وفقاً للقواعد التي يفرضها هيكل القوة الموجود الذي تمليه حسابات خاصة بدول الفئة الأولى.

و تماشيا مع تقسيم "أورغانسكي"، يظهر المنافسون من هذه الفئة وهم يسعون إلى تغيير الوضع القائم وتأسيس نظام دولي آخر، وهي تتمثل في قوى تراجعت ووافقت على القيام بدور ثانوي في النظام الدولي الذي حاولت التغلب عليه. وإذا كان أورغانسكي قد طبق هذه المقولات على ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فإنها ربما تصبح أكثر انطباقاً على وضع بعض الدول في الوقت الحالي، على غرار الصين . وفي هذا الإطار، ظهر بعد الحرب الباردة اتجاها جديدا يطرح تغير نمط التوازنات الدولية ويستند هذا الطرح إلى نظرية مفادها وجود دورة انتقالية منهجية للقوة او تحول القوة من شأنها أن تفضي إلى مرحلة من التوازن بالتركيز على القوة وتفاعلاتها مع هيكل النظام .**(وليام، 2001، الصفحات 7–8)**

وحسب نظرية تحول القوة ،فإن الدولة العظمى بدلا من أن تمارس السيطرة على مسار التفاعلات داخل المنظومة فهي تؤدي دور القيادة بالشراكة مع دول أخرى قادرة على ممارسة دور مؤثر في الشؤون الدولية أو الدخول في تفاعلات القضايا الدولية بقدراتها أو المشاركة في إدارة القوة والتفاعلات، وهذا يتطلب تفاهمات بين هذه القوى على طبيعة القواعد وليس فرضها من قبل هذه القوة. **(ثابت، 2008، صفحة 8)**

الفرع الثاني: الصين كمنافس للهيمنة الأمريكية ضمن نظرية تحول القوة

1.المقومات التنافسية للصين: لقد أضحى حضور وصعود الصين وازنا في العلاقات الدولية بفضل فاعليتها الاقتصادية المتزايدة،واختراقها للأسواق العالمية، واضطلاعها بأدوار سياسية غير مألوفة على مستوى الأزمات الإقليمية.

وفي عصر الهيمنة الأميركية وغياب قطب آخر يحدث التوازن، تتجه الأنظار للبحث لمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، ويبدو أن الصين هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لذلك.

1.1. **ملامح المقومات الاقتصادية:** - تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتراوح هذا المعدل بين 2004 و 2019 6.11 و 11 %سنويا، وهو أكبر معدل للنمو بين القوى الكبرى في العالم، هذا في الوقت الذي لم يتجاوز فيه معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة 3.8 %. (البنك الدولي، نمو إجمالي الناتج المحلي(% سنويا)، 2019)

– تمثل الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في هيكل الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية، اذ ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي سنة 2019 حوالي 14.34 تريليون دولار. (**البنك الدولي، اجمالي الناتج المحلي للصين، 2019**)

- تتمتع الصين بقوة بشرية هائلة، وهو ما جعل منها أكبر سوق عالمية سواء من حيث الاستهلاك أو من حيث الإنفاق على السياحة، حيث يقدرانفاق السياح الصينيين في العالم بحوالي 250 مليار دولار. (رفيق، 2019)

– الصين أكبر مستثمر عالمي في الطاقات المتجددة باستثمارات فاقت 758 مليار دولار بين 2010-2019 (**PNUE, 2019**)

– الصين هي القوة العالمية الأولى في احتياطي النقد الأجنبي الذي بلغ 3.22 ترليون دوار أمريكي. (**البنك الدولي، إجمالي الاحتياطيات بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، 2019**)

– تملك الصين ما يقارب 1.12 تريليون دولار من سندات الخزانة الأمريكية، حيت تعد أكبر دولة حائزة للدين الحكومي الأمريكي، مما يمكنها من لعب دور كبير في الاقتصاد العالمي، وفقا لمعايير حجم السوق والتجارة الخارجية، والقوة الشرائية للعملة الصينية "مقابل" الدولار". **(مركز الدراسات الصين وآسيا، 2016)**

– تعتبر الصين الأكثر تصديرا في العالم، حيث فحصتها من إجمالي ناتج التصنيع العالمي تبلغ حوالي 30 %، وهي مرشحة للارتفاع، كما أن 11.4 %من تجارة البضائع العالمية تتم مع الصين، وهي تحتل المرتبة الأولى عالميا من حيث جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. (ناي، 2016، صفحة 46)

– الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يميل لصالح الصين، فحسب بيانات مكتب الإحصاء الأميركي، بلغت الواردات الأميركية من الصين نحو 540 مليار دولار في 2018، (الحرة، 2019)

2.1.ملامح المقومات السياسية والجيواستراتيجية للصين: –الصين من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وهو ما يسمح لها بممارسة تأثير كبير في السياسات الدولية ويكسبها قدرا من النفوذ في عدد كبير من دول العالم

– تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث المساحة ، وموقعها إستراتيجي يربط شرق آسيا بشرق أوروبا، مما يجعلها تتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية. (**ناي، 2016، صفحة 47**)

– طبيعة التوجه السياسي الصيني الذي يقوم على إعلاء القومية والثقافة الصينية وإضفاء صفة القومية على توجهاتها الخارجية، يجعلها تتميز بخاصية أولوية النظام على الحرية السياسية ، والواجب على الحق، و المصلحة الجماعية على الفردية. (خضير، 2016، صفحة 157) مما يضفي الاستقرار في النظام السياسي الصيني.

أما على صعيد العلاقات الخارجية،فقد استطاعت الصين أن تقطع خطوات كبيرة في تطبيع العلاقات مع العالم الخارجي بفضل سياستها المرنة واحترام الخصوصيات السياسية والثقافية للدول بل رغم أنها دائمة العضوية في مجلس الأمن،إلا أنها نادرا ما تستخدم حق الفيتو، و فتظل أسلوب الحياد في القضايا والنزاعات الدولية.

3.1. ملامح المقومات العسكرية والتكنولوجية للصين:

- تنامي الميزانية العسكرية السنوية حيث ارتفعت بين 2007 و 2018 من 77 مليار دولار أمريكي إلى 170 مليار دولار أمريكي. ويعتقد أن الميزانية الرسمية المعلنة الخاصة بالتسليح الصيني لا تعكس واقعها الحقيقي، حيث أنها لا تتضمن الإمدادات العسكرية كما تغفل المبالغ المخصصة للأبحاث العسكرية، وهو أمر يسهم في اذكا ء حدة التخوف من التطلعات الصينية . (**مركز الدراسات الصين وآسيا، 2016**)

– تمتلك الصين أكبر جيش في العالم من حيث تعداد قوات الجيش النظامي بنحو 2.3 مليون جندي قيد الخدمة (خضير، 2016).

– الصين ثاني أكبر دولة منتجة للأسلحة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفق تقرير لمعهد" ستوكهولم الدولي للأبحاث السلام. (SIPRI, 2020)

- الصين تحتل المرتبة الثانية في العالم في تصدير الطائرات العسكرية بدون طيار ، وهي القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، (مركز الدراسات الصين وآسيا، 2016)

2.مطابقة ملامح الصعود مع واقع الممارسة الصينية وإدراكات أمريكا

أدّى نشاط اقتصاد الصين إلى إحداث تحولات عالمية في نمط الاستهلاك العالميّ (غيرث، 2012، صفحة 78)ولم يعد بإمكان الأمريكيين أنفسهم إدّعاء عدم وجود أثر للصعود الصينيّ على الصعيد الاقتصادي العالميّ.

وقد زاد التوجس الأمريكي من الصين بفعل قدراتها العسكرية والتكنولوجية و تمتعها بمستوى مقبول من القدرة على التحرّك في السياسة الدولية بفعل عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي وسياستها الخارجية القوية المنفتحة على كلّ دول العالم والقادرة على نسج تحالفات عدّة، فضلاً على تمتّعها بموقع جغرافيّ استراتيجيّ يسمح لها فعلاً بتأسيس مبادرة الحزام والطريق.

وهكذا، فإن الصين تمتلك مؤهلات التحدّي الأكثر واقعية لإسقاط الهيمنة الأميركية ومنافستها لتصدّر النظام الدولي، و تحوّلها إلى القوة الأكثر تأثيراً في النظام الدولي. (مطر، 2019) .

ولتدعيم هذا المسعى، تنتهج الصين سياسة خارجية قوامها التعاون لمواجهة الهيمنة الأمريكية وإعادة توزيعات القوة العالمي، وتشجيع تعدد الأقطاب في العالم، وإقامة نظام دولي جديد.

وضمن هذا المسار تم إنشاء اتحاد الاقتصاديات الوطنية الناشئة (بريكس)، و"الإتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي"، و"منظمة شنغهاي للتعاون"، كخطوة لتأكيد القيم المشتركة بين أعضائها، و تولد علاقات دبلوماسية أكثر كثافة بينهم لتسهيل بناء تحالفات عسكرية وسياسية، مع العلم أن هذه المنظمات تشكل جزءاً مهماً من البنية التحتية للنظام الدولي التي كانت تهيمن عليها الديمقراطيات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

وقد انضمت منذ عام 2001 معظم دول آسيا الوسطى إلى كل من منظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومشروع الاستثمار في البنية التحتية الصينية المعروف باسم "مبادرة الحزام والطريق"، ومنذ ذلك الحين فتحت الجهات المقرضة الصينية التابعة للدولة خطوطاً ائتمانية كبيرة عبر أفريقيا والعالم النامي، حتى أنه في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، أصبحت الصين مصدراً مهماً للقروض والتمويل الطارئ للبلدان التي لم تتمكن من الوصول إلى المؤسسات المالية الغربية أو تم استبعادها منها، حيث قدَّمتِ أكثرَ من 75 مليار دولار في شكل قروض لصفقات الطاقة لكل من البرازيل والإكوادور وفنزويلا، وكازاخستان وتركمانستان. (نيكسون، 2020)

ووعلى إثر هذه التحركات الصينية، اتهمت الولايات المتحدة الصين بتهديد قواعد النظام الدولي الذي يضمن الاستقرار العالمي ، ولعل هذا الاتهام يعد تعبيرًا عن طبيعة التغييرات التي يشهدها ميزان القوى الدولي، بما قد يؤذن بإرساء أسس نظام عالمي جديد لا تبقى فيه اليد العليا للولايات المتحدة الأمريكية. (**رشيد، المنافسة الجيواستراتيجية الأمريكية – الصينية على نظام عالمي جديد، 2021**)

الفرع الثاني: الحسابات المتناقضة للولايات المتحدة الأمريكية والصين كدليل للمنافسة الواقعية

يبدو أن الفجوة الآخذة في الاتساع بين الصين و أمريكا تخفي في جوهرها صراع على صياغة النظام الدولي الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على صيغته الحالية التي تمنحها الأفضلية، في حين تريد الصين تغيير قواعده . وتتأكد هذه الصورة من خلال ما تبينه الحسابات الأمريكية والصينية على النحو التالي:

1. الحسابات الأميركية وفق منظور الهيمنة : تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية من فرضية أن الصين تمثل التحدي الجيوسياسي الأبرز إليها كونها تريد نظامًا دوليًا يتماشى مع مفهومها للقوة مفاده الحق هو القوة والفائز يحصل على كل شيء، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن عالما قائمًا على هذه الأسس سيكون أكثر عنفًا وغير مستقر، خاصة وأن الصين التي تتضاعف قوتها الشاملة بسرعة كبيرة، وهي تشكل تهديدًا جيوستراتيجيًا لأمريكا بصفتها القوة العظمى المهيمنة.

ورغم أن الصين أشارت إلى أنها تحبذ إعادة ضبط العلاقات التعاونية مع الولايات المتحدة الأمريكية ،إلا أن هذه الأخيرة ترى في ذلك فخًا لتثبيطها لمواجهة المنافسة الصينية مقابل طموحات تعاون لن تتحقق فعلًا.

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنه لا يمكن الحديث عن إعادة ضبط العلاقات مع الصين إذا كانت الصين ستمضي في سعيها لتحقيق تفوق تكنولوجي، والاستمرار في ممارسة سياسات اقتصادية إكراهية على أستراليا، وإبقاء ضغوطها على تايوان، وتوسيع نفوذها في بحر الصين الجنوبي، وتهديد جيرانها. لهذا ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الأولوية هي لإطلاق سياسات مشتركة مع حلفائها ضد الصين.

2.الحسابات الصينية من منظور تحول القوة: ترى الصين أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى إجهاض نفوذها المتنامي، وتقييد صعودها عبر محاصرتها بتحالفات مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا والهند، وهو ما يجعلها في بيئة عالمية معادية على نحوٍ متزايد، غير أن الصين تعتقد بحكم تحولات القوة التي تتم في صالحها أنها قادرة على تحدي الولايات المتحدة الأمريكية.

وبناء عليه، فإن الصين ترفض قواعد النظام الدولي القائم الذي يخدم أفضليات الولايات المتحدة الأمريكية ، وتسعى لبناء نوع جديد من العلاقات الدولية يضمن الإنصاف والعدالة والاحترام المتبادل. (رشيد، المنافسة الجيواستراتيجية الأمريكية – الصينية على نظام عالمي جديد، 2021)

المحور الثالث : مآلات التنافس بين إرادة الهيمنة الأمريكية و إرادة تحول القوة الصينية

الفرع الأول: استراتجيات الاحتواء لطرفي التنافس: يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين عاجز عن محاصرة أحدهما للآخر واحتوائه لوحده، وبسبب تفاقم القضايا الخلافية بين الطرفين وارتفاع منسوب عدم الثقة والتنافس بينهما فإن كليهما يسعى إلى حشد أوراق قوته وتوسيع تحالفاته وتعزيزها لمواجهة الطرف الآخر، فضلًا عن تعزيز قدرات الردع المتبادل.

وفيما يلي تصورات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين فيما يخص إستراتيجية احتواء كل منهما للآخر.

1. استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توجهاتها الخارجية: تمثل الصين على المستوى العسكري بحسب وزير الدفاع الأميركي"لويد أوستن" تهديدًا متناميًا ، وبناء عليه فإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو تفعيل ومضاعفة التفوق الأمريكي وضمان القدرات والخطط والمفاهيم العملياتية للقدرة على تقديم ردع موثوق للصين أو أي طرف آخر يفكر في مواجهتها.

من جهته حذر قائد القوات الأميركية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ " فيليب ديفيدسون" من زيادة الصين لإنفاقها الدفاعي ما قد يعرض "تايوان" للغزو، وهذا ما جعل الأدميرال "جون أكويلينو"، يطالب بزيادة قدرات الردع الأميركية في المحيط الهادي، مشيرًا إلى أن ما قامت به واشنطن حتى الآن لردع الصين لم يكن فعالاً.، خاصة وأن الوجود العسكري الصيني في تايوان سيمنح الصين نفوذًا على أكثر من ثلثي التجارة العالمية التي تمر عبر الممرات البحرية بالقرب من الجزيرة.

وعلى الصعيد الدبلوماسي،كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من التنسيق مع الدول الحليفة لها في منطقة آسيا والمحيط الهادي وأوروبا لتفعيل إطار "الحوار الأمني الرباعي "والذي أنشئ في عام2004 بين أمريكا و وأستراليا واليابان والهند، لضمان بقاء المحيطَين الهادي والهندي منطقة "مفتوحة وحرة "و عدم خضوعها لهيمنة الصين .

كما استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في انتهاج استراتيجة التخويف من الصين التي تعسكر بحر الصين الجنوبي، وتستهدف دولً في منطقة المحيطَين الهادي والهندي، وتشكل تهديدًا عسكريًا لحرية الملاحة .كما اتهمها بالقرصنة الإلكترونية وتوظيف تكتيكات تكنولوجية واقتصادية ومعلوماتية لتهديد أمن دول الحلف، وانتهاك حقوق الإنسان، وهي بذلك تشكل تهديدًا اقتصاديًا وأمنيًا لحلفاء الناتو في أوروبا،مما يستدعي حسبها من الحلفاء الوقوف مع الولايات المتحدة للتصدي للتحدي الصيني.

2.إستراتيجية الصين : تفاعلا مع التحركات الأمريكية في المنطقة الإقليمية للصين، تعمل هذه الأخيرة على تطوير قدراتها العسكرية، حيث تنفق سنويًا 250 مليار دولار على جيشها. وتتمثل أهم مجالات الاستثمار العسكري الصيني في القوة البحرية، حيث جاء في تقرير لمكتب المخابرات البحرية الأميركية أن البحرية العسكرية الصينية كان لديها نهاية 2020 ما تعداده 360 قطعة بحرية مقارنةً ب 300لدى البحرية الأميركية ما يعني أن الصين لديها أكبر قوة بحرية عالمية اليوم .ووفق التقرير ذاته، فإن الصين سيكون لديها 400 قطعة قتالية بحرية في عام 2025 ، في حين أن الولايات المتحدة قد يكون لديها 355. وجاء في تقارير أميركية أخرى أن القوة القتالية البحرية الصينية قد تضاعف حجمها أكثر من ثلاث مرات في عقدين فقط . كما تعكف الصين على بناء غواصات قادرة على إطلاق صواريخ نووية، وحاملات طائرات، وطائرات مقاتلة، وسفن هجومية برمائية، بهدف السيطرة على بحر الصين الجنوبي كمنطقة تقع في فضائها الجيوسياسي.

أما على صعيد تعزيز التحالفات الجيوستراتيجية، فإن بكين وجدت في روسيا شريكًا محتملاً للتصدي لمحاولات الهيمنة الأميركية .وقد قام وزير الخارجية الروسي" سيرغي لافروف" في 23 مارس 2021 بزيارة إلى الصين، حيث اتفق البلدان على الوقوف بحزم ضد العقوبات الغربية وتعزيز العلاقات بينهما لتقليل اعتمادهما على الدولار الأميركي في التجارة الدولية .كما اتهم الطرفان أمريكا بأداء دور مزعزع للاستقرار العالمي، والاعتماد على تحالفات عسكرية تنتمي لحقبة الحرب الباردة، ومحاولة إقامة تحالفات جديدة لتقويض النظام العالمي.

وتراهن الصين على "مبادرة الحزام والطريق " التي أطلقتها عام 2013 لتعزيز ريادتها الاقتصادية والتجارية عالميًا، عبر مشروع طموح يتجاوز تريليون دولار ويشمل دولاً في آسيا وأفريقيا وأوروبا. (**رشيد، المنافسة الجيواستراتيجية الأمريكية – الصينية على نظام عالمي جديد، 2021**)

وعلى صعيد متصل باستغلال عناصر القوة ، استخدمت الصين جائحة (كوفيد-19) لتسريع تآكل الهيمنة الأمريكية، حيث زادت الصين من نفوذها في منظمة الصحة العالمية والمؤسسات العالمية الأخرى في أعقاب محاولات الولايات المتحدة الأمريكية وقف تمويل المنظمة وجعلها بمثابة كبش فداء.

كما تحولت الصين إلى مزود رئيسي لسلع الطوارئ و الإمدادات الطبية بما في ذلك إلى أوروبا وأمريكا.، في الوقت الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة من حيث الإرادة والموارد اللازمة لكي تُزايد باستمرار على الصين وغيرها من القوى الناشئة فيما يخص ولاء الدول، حتى أنه سيكون من الصعب ضمان التزام هذه الدول برؤى الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، كونها أصبحت تنظر إلى النظام الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة تهديد لاستقلال قراراتها وربما لبقائها. (نيكسون، 2020)

الفرع الثاني: سيناريوهات مستقبل التافس الأمريكي الصيني

1.سيناريو تكريس الصعود الصيني وإزاحة الولايات المتحدة من مرتبة الهيمنة: توسع المحللون في وصف معالم الصعود الصيني وتراجع الهيمنة الأمريكية، ومنهم من استشرف نهاية القرن الأمريكي،على غرار المؤرخ" نيال فيرغسون" الذي يرى بأن القرن الحادي والعشرين سيكون القرن الصيني .

وقد زادت حدة هذه التكهنات مع تزايد التأزم في السياسة الأمريكية دوليا نتيجة تدخلاتها العسكرية المستمرة في العديد من مناطق العالم، وبالنظر لما تعانيه من قصور فعلي في بعض مقوماتها الاقتصادية التي تجلت ملامحها في تحويل مواردها من الحاجات الاجتماعية والسياسية إلى الإنفاق على قدراتها العسكرية وبرامج أمنها القومي.

كما تشهد الولايات المتحدة الأمريكية تراجع القوة التأثيرية لسياستها الخارجية منذ فترة "دونالد ترامب"،حيث تم التركيز فيها على دور الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للعالم دون تجسيد ذلك من خلال الاهتمام بالشؤون العالمية، و تم رفع شعار" أمريكا أولا"، و وأولوية المصالح على حساب القيم ، وانتهاج سياسة ابتزاز الدول لتحصيل الموارد المالية لتحقيق القيادة المنشودة، و سياسة العقوبات، وعدم الالتزام بعديد الاتفاقيات والانسحاب منها مثل اتفاقية باريس لحماية للمناخ، والاتفاق النووي مع إيران، ومنظمة الصحة العالمية.

كما أقرت الولايات المتحدة الأمريكية على نحو غير مسبوق باستحالة أو عدم قدرتها وحدها على تأمين الاستقرار و إدارة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، وهو يمثل اعترافا بتراجع الدور الأمريكي في إدارة شؤون النظام الدولي، الأمر الذي من شأنه أن يشجع القوى العالمية لإيجاد بديل للقيادة الأمريكية، خاصة وأنه توجد علاقة قوية بين قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أداء وظائفها و انهيار النظام الدولي(الاستقرار بالهيمنة)؛ فكلما ضعفت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على أداء تلك الوظائف كلما زادت فرص انهيار النظام أو تغيير هيكله، أو حدث إخلال وتغيير في قواه الرئيسة.

ويتماهى هذا الطرح مع منظور " الواقعية البنيوية "الذي يشير إلى أن الدولة المهيمنة سوف يعاقبها النظام آجلا أو عاجلا، وبالضرورة سوف تسعى الدول الأخرى لمنافستها أو التفوق عليها من خلال زيادة عناصر قوتها أو توسيع تحالفاتها، مع العلم أن كلفة وأعباء سعي الولايات المتحدة الأمريكية لمنع ظهور قوى منافسة لها تفرض عليها استنزاف الكثير من الموارد. (خضير، 2016، صفحة 157)، مع العلم أن التكاليف التي تصرف على القوات العسكرية المنتشرة في العالم لإدامة التفوق العسكري الأمريكي وضمان انتشاره أضحت تشكل عبئا متزايد على الميزانية الامريكية، ما قد يساهم في تراجع دورها في النظام العالمي لصالح منافسيها وأبرزهم الصين.

وليس بالضرورة هنا أن تسعى الصين شخصيا لتبوء دور الزعامة الدولية، و انما النظام سوف يضع الصين في حالة يمكن تسميتها بالقبول الحتمي لسد حالة الفراغ الناشئة في النظام الدولي.

2. سيناريو التعايش التنافسي بين الولايات المتحدة والصين: يرتبط هذا السيناريو بإمكانية تغيير الولايات المتحدة الأمريكية لتصورات القادة الصينيين، وإقناعهم بعدم السعي وراء الهيمنة الإقليمية وتبديد النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

ويقوم هذا السيناريو على شرط رئيسي يتمثل في إظهار الولايات المتحدة الأمريكية استطاعتها في الحفاظ على توازن مناسب للقوى في غرب المحيط الهادي والإبقاء على نقاط تفوقها الاقتصادية والتكنولوجية الرئيسية، وحشد تحالفات الدول المعنية لدعم القواعد والمعايير الأساسية لتصورها للنظام الدولي والتنافس مع الصين.وبناء على هذا المسعى الشرطي للولايات المتحدة الأمريكية، فإن الصين ستضطر إلى تغيير سلوكاتها التنافسية و تقليص حدة التحدي الذي ترفعه في وجه الولايات المتحدة الأمريكية كما هو الحال مع قضية تايوان وهيكل التحالف الأمريكي في شرق آسيا، التي تكون المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية فيها على المحك .

والثابت في كل الأحوال أن العلاقات الأمريكية الصينية لن تكون علاقات متوافقة، وستظل هناك عناصر قائمة من المنافسة بينهما على مختلف المستويات، لكن المهم هو في وجود علاقة أكثر استقراراً تقل فيها حدَّة الصراع ويُحافظ فيها على المصالح الإستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية، وتشهد توسعاً في مجالات التعاون المحتمل على نحو تدريجي.

وتحتفظ نظرية التعايش التنافسي بنوع من الفعالية في حال ضعف الحزب الشيوعي الصيني بمرور الوقت وبروز قيادات صينية أكثر اعتدالا (بمنظور الولايات المتحدة الأمريكية للاعتدال)، لكن يبدو أن تخفيفٍ حدَّة سياسات الصين وتليينها قد يطول كثيرا بالنظر إلى إمكانية استمرار النظام الحالي حتى العام 2035 على أقرب تقدير.

من جهة أخرى، يجهل مدى قناعة الحزب الشيوعي الصيني بجدوى التغيير، فحتى وإن انتهى الأمر بتصالح الصين القوية وقيادة الحزب الشيوعي مع نظام عالمي تظل فيه الولايات المتحدة الأمريكية وقيمها الديمقراطية هي المهيمنة، فإن حقيقة التنافس المضمرة ستستمر لأن الحزب الشيوعي في جانب منه يرى أن نظاماً قائماً على قيادة قوة عظمى ويرتكز على قيم ديمقراطية هو نظام يشكّل تهديداً وجودياً لبقائه. وبالفعل، لطالما أكد كبار المسؤولين الصينيين داخل الحزب الشيوعي الصيني بأن أمريكا دائماً ما كانت متمسكة برؤية تسعى إلى تقويض النظام الشيوعي. وعليه، فإن الحزب سيواجه مشقَّةً هائلة في التصالح مع نظام دولي تتعارض مبادئه الليبرالية مباشرة مع النظام غير الليبرالي القائم في الصين. (خطة الولايات المتحدة للتعامل مع الصعود الصيني.. إسقاط الحزب الشيوعي أم تخفيف عدوانيته؟، 2021)

3. سيناريو تكريس الهيمنة الأمريكية: يرى المفكر الامريكي" زبغنيو بريجينسكي "في كتابه" رقعة الشطرنج الكبرى"، أن هناك ثغرات بشأن توقع آفاق القوة الصينية والدور الذي سوف تلعبه في العالم، فالصين ستكون قوة إقليمية ولن يتعدى دورها محيطها الإقليمي وذلك لعدة اعتبارات، أهمها :عدم التعويل على التنبؤات والإحصائيات، فقد حدث سابقا خطأ بشأن استشراف مستقبل الدور الياباني قبل أن تتراجع اليابان لتترك مكانها للصين كثاني قوة اقتصادية في العالم . كما أن النمو السريع اقتصاديا قد يتيح للصين زيادة بناء قوتها العسكرية والتكنولوجية على المدى القصير، لكن على المدى البعيد قد يحدث لها ما حدث للاتحاد السوفيتي في سباق السلاح مع الولايات المتحدة الأمريكية. (زبغنيو، 1999، الصفحات 199-200) ، فتحديث الجيش الصيني مثلا للتكافؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية، يحتاج لتخصيص 20 بالمائة من الناتج القومي الصيني لمدة 10سنوات على الأقل. (**عبد الحي، 2003، صفحة 29**)

و يشير" جوزيف ناي " إلى أن القوة الاقتصادية الصينية في تنام مقارنة بالقوة الاقتصادية الأمريكية استنادا إلى معامل القوة الشرائية، لكن هذا لا يعني تفوق القوة الصينية على نظيرتها الأمريكية في صورتها الشاملة، مشيرا إلى أن للأمريكيين تاريخ طويل من القلق حول تراجع دور دولتهم على الساحة العالمية، فخلال تنامي قوة الاتحاد السوفيتي تبادر إلى أذهان الكثير أن القوة الأمريكية في انحدار، ولكن مع نهاية عقد الثمانينيات انهار الاتحاد السوفيتي عكس ما كان متوقعا.

كما أن تظهر بعض مؤشرات القوة الشاملة التي تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية عن سواها صعوبة أن تحل دولة محلها في مجموع وظائفها القيادية من العسكرية إلى الإيديولوجية (**البنك الدولي، إجمالي الاحتياطيات بما**

فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، 2019)، فلم يسبق أن وصلت سطوة أي بلد المدى الذي وصلت إليه سطوة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سيطرتها على الاقتصاد العالمي ومؤسساته الدولية وقيمة الدولار الأميركي. (**فنسان، 2008، الصفحات 116–118**) ، ناهيك عن هيمنتها على المؤسسات الدولية الرئيسية كالأمم المتحدة و وكالاتها الخاصة، وحضورها العسكري عبر العالم. (جاك، 2010، صفحة 10)

وما يعزز حرص الولايات المتحدة الأمريكية على التمسك بالهيمنة هو تطورات التوجهات الأمريكية في عهد الرئيس "جو بايدن" ، فقبل أن ينقضي الشهر الأول لرئاسته حتى تصدر أولوياته الحذر من الصين التي تأكل غذاء أمريكا عللا حد وصفه، وهو أكبر تأكيد على ما تمثله الصين من خطر سياسي واقتصادي وعسكري.

وبناء عليه، أعد فريق بايدن خطة متكاملة لمواجهة الصين، حيث ركزت في المستوى السياسي على الهجوم على الحزب الشيوعي الصيني، واستغلال ورقة حقوق الإنسان في "التبت" و "هونغ كونغ" و"جيانغشينغ". وفي المستوى الاقتصادي، تعمل الخطة باتجاه حرمان الصين من تحقيق قفزة اقتصادية كبيرة في السنوات العشر المقبلة من خلال منع الشركات الصينية من التغلغل في أوروبا والولايات المتحدة، والضغط على حلفاء واشنطن خارج أوروبا لتقليل شراكاتهم الاقتصادية مع الصين، بالإضافة إلى زيادة وتيرة التوترات في بحر الصين الجنوبي، وبين الصين وجيرانها الآسيويين، خصوصاً اليابان والهند، بما يساهم في تراجع النمو السنوي الصيني لكي لا يتخطى الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي عام 2028 ،كما توقع الكثيرون بعد عام من تأثيرات فيروس كورونا.

لكن أكثر المسارات التي ستواجه الولايات المتحدة الأمريكية فيها الصين هو مجال المنافسة العسكرية، حيث تستعد واشنطن لتشكيل تحالف ضد الصين يضم الدول التي لها خلافات مع الصين، وهو ما سمي باسم «تحالف القيم» ويضم الدول التي تشترك في القيم الأمريكية نفسها ضد الصين، من دول حلف الناتو، وكذا كوريا الجنوبية واليابان ودول جنوب شرق آسيا وأستراليا ونيوزيلندا. كما تشمل الخطة في شقها العسكري الإبقاء على الصواريخ القصيرة والمتوسطة التي تحمل رؤوساً نووية على مقربة من الصين في المحيطين الهندي والهادي. (سمير، 2021)

وبغض النظر عن الخطاب الذي يعمل على تلطيف الأجواء بزعم أن الطرفين يمكن أن يخرجا رابحين من هذه المنافسة، فإن السياسات الأمريكية لتقويض الصعود الصيني من جهة،و الواقع الذي يؤكد أن الحزب الشيوعي محكوم بعقلية حدَّية لا ترى التنافس إلا فوزاً أو خسارة، فإنه يصعب تصور احتمال تسوية إستراتيجية طويلة الأجل بين الطرفين.

وبناء عليه، ستبقى الولايات المتحدة الأمريكية دائمة التفكير في احتمال استمرار العداء الصيني الأمريكي الحاد ما دامت منافستها دولة قوية ويحكمها الحزب الشيوعي المتمسك بمبادئه. ولهذا، يصعب الرهان على حتى المسارات التي تلتزم الولايات المتحدة فيها فترةً طويلة من المنافسة القوية بأنها ستُفضي إلى كسر حدَّة الصراع مع الحزب الشيوعي الصيني.

أما المسار البديل عن ذلك، فهو استمرار المنافسة بين أمريكا والصين بدرجة مكثفة إلى حد ما، حتى تفقد الصين مقومات المنافسة بسبب تراجع القوة الصينية أو تغيير جذري في طبيعة النظام الحاكم، وتبدو في هذا السيناريو نظرية انتصار أمريكا مشابهة لنظرية الاحتواء التي انتهجتها في مواجهة الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة.، وفي هذه الحالة، لن تكون المنافسة مع الصين جسراً قصيراً يصل إلى علاقة أكثر استقراراً وأقل عدائية، بل جسراً طويلاً

لا ينتهي إلا بانهيار القوة الصينية أو تغيير جذري لنظامها. (خطة الولايات المتحدة للتعامل مع الصعود الصيني.. إسقاط الحزب الشيوعي أم تخفيف عدوانيته؟، 2021)

ووفقاً لنظرية تغيير النظام تلك، فإن ما سيُنهي المنافسة الصينية هو التأثير المتراكم لضغوط داخلية عميقة تواجهها الصين جنباً إلى جنب مع صعوبات خارجية مستمرة.، واستغلال الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لتلك الضغوطات لإضعاف قدرات الصين على تحدي النظام الدولي.

غير أن هناك قراءة أخرى تشير إلى أن الحزب الشيوعي الصيني إذا خشي تسرب السلطة من بين يديه أو تراجع سيطرته، فإنه سيكون أشد عدوانية على المدى القريب،علاوة على أنه من غير الواضح ما إذا كان الجمع بين إثارة صعوبات خارجية للنظام الصيني وضغوط داخلية عليه سيعجّل حقاً بانحلال الحزب الشيوعي، أم قد يساعدهفي الحفاظ على سيطرته من خلال تأجيج القومية الصينية. (**خطة الولايات المتحدة للتعامل مع الصعود الصيني.. إسقاط الحزب الشيوعي أم تخفيف عدوانيته؟، 2021**)

خاتمة:

تميزت الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالريادة العالمية، و مكنها تفوقها الاستراتيجي الذي جمع بين امتلاك مصادر القوة و القدرة على التأثير من الهيمنة على النظام الدولي.

وخلال فترة الهيمنة الأمريكية، كانت دولا أخرى تبحث عن تحصيل مزيد من القدرات لأجل تغيير وضع الهيمنة إلى وضع جديد في إطار نظرية تحول القوة.

وقد أبانت تطورات موازين القوة على بروز الصين كمنافس يتمتع بمؤهلات تسمح له بمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على المستويات الاقتصادية و السياسية والعسكرية، الأمر الذي تمخض عنه بروز قراءات متعددة تستشرف مآلات التنافس الصيني الأمريكي، وتبحث في سيناريوهاته الممكنة.

وفي هذا السياق، خرجت الدراسة بثلاثة سيناريوهات: سيناريو تكريس الصعود الصيني وإزاحة أمريكا من مرتبة الهيمنة، سيناريو التعايش التنافسي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، و سيناريو تكريس الهيمنة الأمريكية.

وخرجت الدراسة بالنتائج التالية:

- العلاقات الأميركية – الصينية ستكون صعبة في السنوات المقبلة، في ظل تنافسهما على طبيعة الأسس التي ينبغي أن تحكم النظام الدولي ،
- استبعاد الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.
- احتمالية الانتقال إلى هيمنة ثنائية الأقطاب، على أساس أن الصين قد تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية اقتصادياً في السنوات المقبلة، مع بقاء الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية الأكبر لسنوات أخرى أطول.
- رغم صعوبة الفصل في مآلات التنافس الأمريكي الصيني ، تبقى المواجهة المفتوحة بين نظرية الهيمنة ونظرية تحول القوة ، ما يؤكد أن أحادية القطب الأمريكي بدأت في الانقضاء بالنظر للطموحات الصينية واسعة النطاق.

قائمة المراجع:

الكتب:

1.آهرون برغمان،(2004) ، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما، ترجمة علي هورو ،بيروت: دار الفارابي.

2.إسماعيل صبري مقلد، (1982)نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة ،الكويت: جامعة الكويت، ط1.

3.إريك لوران،(2003) حرب آل بوش، ترجمة سلمان حرفوش ، بيروت: دار الخيال.

4.السيد ولد أباه، (2004)، عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، بيروت: الدار العربية للعلوم .

5.زايد عبيد الله مصباح،(2002) السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ، ليبيا: دار الرواد، الطبعة الأولى.

6.زبغنيو بريجنسكي(2004)، الاختيار :السيطرة على العالم أم قيادة العالم، تر :عمر الأيوبي،بيروت، دار الكتاب العربي،

7.زبغنيو بريجنسكي (1999) ، رقعة الشطرنج الكبرى(ترجمة :أمل الشرقين عمان :الاهلية للنشر والتوزيع .

8.فنسان،غريب (2008)، مأزق الإمبراطورية الأمريكي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية .

9.فوزي صلوخ، أمركة النظام العالمي: الأخطار والتداعيات، بيروت: دار المنهل اللبناني.

10.كارل غيرث، (2012)، على خطى الصين يسير العالم: كيف يحدث المستهلكون الصينيون تحولا في كلّ شيء (ترجمة: طارق عليان) (أبو ظبي: دار كلمة للنشر.

11.محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الدولية المعاصرة (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى(2007).

12.مارتن،جاك (2010) ،حينما تحكم الصين العالم :نهاية العالم الغربي وميلاد نظام عالمي جديد، تر:فاطمة نصر، القاهرة، سطور جديدة للنشر والتوزيع .

13.ناي، جوزيف، (2016) ،هل انتهى القرن الأمريكي(ترجمة :عبد الله ابراهيم)، الرياض،مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع

14.وليد عبد الحي ،(2003) آفاق التحولات الدولية المعاصرة ، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

15.John Agnew, **Hegemony: The New Shape of Global Power**, Temple University Press, Philadelphia,2005.

16.Martin A. Smith, *Power in the Changing Global Order: The US, Russia and China* (London: Polity Press, 2012.

17.Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge:Cambridge University Press, 1981),

18.Wiliam Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993).

المجلات:

1.أحمد ثابت ،(2008)، " مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي...دورة القوة والتوازن الدولي الجديد"، السياسة الدولية ، العدد171.

2.جورج حجار، (2006)، "الجمهورية الأمريكية، إمبراطورية أم رايخ رابع؟"، شؤون الأوسط، ع 115، فادي خليل، (2004) ،القوة العسكرية في السياسة الأمريكية في القرن العشرين، (دمشق: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد 11 .

3.حشود، نور الدين ،(2013)،" الإستراتيجية الأمنية الأميركية بعد الحرب الباردة :من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 9

4.داليا عبد القادر عبد الوهاب،(2006)،" فوكوياما والانقلاب على المحافظين الجدد"، السياسة الدولية، العدد 166

5.سليم شيخاوي،(2013)، الأمن القومي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي: قراءة في مكانة أمن الخليج في المنظور الأمريكي بعد الحرب الباردة، فكر ومجتمع، العدد 15.

6.مالك عوني،(1999) "صناعة الدفاع وإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية، تحولات ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدولية، العدد 138.

7.محمد عبد السلام،(2002)، "الحرب غير المتماثلة بين الولايات المتحدة و"القاعدة "، شؤون الأوسط، العدد 105.

8.محمد، علاء عبد الحفيظ (2015) تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، الجمعية العربية العلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية،**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 47-48.

9.وولفورث وليام ، (2001)، استقرار عالم القطب الواحد، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ضبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية، الطبعة 1، العدد 36.

10.Charle Zorgbibe,(2008), "vers un nouveau droit de la sécurité internationale" in Géopolitique africaine, n° 30,

11.Martine Griffiths,(2004), Beyond the Bush Doctrine: American Hegemony and World Order, Australian Journal of American Studies Vol.23, No.1,

12.Mohamed Yazid,(2015), The Theory of Hegemonic Stability: Hegemonic Power and International Political Economic Stability, Global Journal of Political Science and Administration, Vol.3, No.6,

13.Samuel P.HUNTINGTON,(1999), "The lonely superpower", Foreign Affairs, v78, $n^0$2,

المواقع الالكترونية:

1.أسامة أبو رشيد، المنافسة الجيوستراتيجية الأميركية – الصينية على نظام عالمي جديد،تاريخ النشر، 7 أفريل 2021، تاريخ التصفح 28 جويلية 2021، في:https://www.dohainstitute.org

2.أشرف، رفيق (07-03- 2019)، الإنفاق السياحي الصيني الأعلى في العالم https://bit.ly/3giCuen تاريخ التصفح 2021/11/14

3.ألكساندر كولي ودانيال نيكسون، كيف تتفكك القوة الأمريكية وتنتهي هيمنة القطب الأوحد بلا عودة؟ النشر الأحد 5 .7. 2020، التصفح 27.07.2021، في : https://www.qposts.com

4.أيمن سمير، أمريكا والصين تنافس أم صراع، تاريخ النشر 22-02-2021، تاريخ التصفح 28-07-2021، في: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2021-02-22-1.4099003

5.خضير، محمد ياس، 2016/12/25، مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي، https://bit.ly/3fbFl6U ، التصفح 2021/11/14

6.علي إبراهيم مطر، الصين في النظام الدولي: التحدّي الأكثر واقعيّة ، تاريخ النشر 19 تشرين الثاني 2019، تاريخ التصفح 27 جويلية 2021، في: https://al-akhbar.com/Opinion/279621

7.قاسم السهلاني، " أزمة النظام الدولي الجديد "، النشر 13-11-2006، التصفح 10-07-2021،في: http://www.darislam.com/.

8.مرتضى الشاذلي، من الحرب العالمية إلى الحرب بالوكالة.. قرن من التدخلات العسكرية الأمريكية في دول العالم ،النشر بتاريخ 05/02/2019) ، التصفح 20-07-2021، في:https://www.noonpost.com

9.خطة الولايات المتحدة للتعامل مع الصعود الصيني.. إسقاط الحزب الشيوعي أم تخفيف عدوانيته؟ ، تاريخ النشر: 14/3/2021، تاريخ التصفح 28-7-2021، في:https://arabicpost.me

10.البنك الدولي، 2019، إجمالي الناتج المحلي للصين(https://bit.ly/2VBhhmk، التصفح 14-11-2021

11.البنك الدولي، 2019، **نمو إجمالي الناتج المحلي**، https://bit.ly/3mPjiaq ، التصفح 14-11-2021

12.البنك الدولي، 2019 ، إجمالي الاحتياطيات(بما فيه الذهب، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، في : https://bit.ly/3qAl2H7 ، تاريخ التصفح 2021/11/14

13.قناة الحرة،16/05/ 2019، بالأرقام..حرب التجارة بين أمريكا والصين، https://arbne.ws/3hGPaeG ، تاريخ التصفح 2021/11/15

14.مركز دراسات الصين وأسيا ، 2016/1/1 ، أثر العلاقات الصينية الأمريكية على النظام الدولي . https://bit.ly/2WYy2Ja، تاريخ التصفح 2021/11/14

15.Donald Trump, *National Security Strategy of the United States of America*, The White House (December 2017), at:https://goo.gl/CQFtzV

16.Joseph R. Biden, Jr. "Why America Must Lead Again Rescuing U.S. Foreign Policy after Trump," *Foreign Affairs* (March/ April 2020) at: https://fam.ag/3kaInfq,

17.Suzan Strange, **Hegemony**, in: http://www.dflorig.com/Hegemony.htm

18.PNUE. (05.09.2019). Une décennie d'investissement dans les énergies renouvelables, l'énergie solaire en tête, atteint les 2 500 milliards de dollars: https://bit.ly/36NWy52 Consulté le 14.11.2021, sur Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE.

19.SIPRI. (2020). New SIPRI data reveals scale of Chinese arms industry. Consulté le 14.11.2021, sur stockholm international peace research institute: https://bit.ly/2JAuJEy.,